كان سائدا بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وربما يدرك الفلسطينيون ان اقامة دولة في أجزاء من فلسطين تمثل أمل النجاة الوحيد لانقاذ هويتهم الوطنية .

وفيما يلي تحليل دكتور كيسنجر لمأزق مماثل تواجهه دولة مهزومة ، وهو تحليل قد يكون مناسبا ايراده بالنسبة للمازق الذي يواجه الفلسطينيين . انه يتحدث عن الخيار الذي قد تلجأ اليه دولة مهزومة . انه يلاحظ انها « قد تتوصل الى الاقتناع بعمقها الطبيعي فتناضل لانقاذ وجودها الوطني وذلك بالتكيف مع الفريق المنتصر . ان هذه ليست بالضرورة سياسة بطولية ، الا انها في ظروف معينة قد تكون اكثر السياسات بطولة على الاطلاق . أن تتعاون دون أن تفقد الروح ، ان تساعد دون ان تضحي بذاتيتها الخاصة ، أن تعمل من اجل انعتاقها وهي في رداء العبودية وفي ظل تكميم الافواه ، فهل هناك اي اختبار اقسى من هذا للصلابة الخلقية ؟ »(٢) هل في وسعنا أن نفترض ان السياسة الامريكية ازاء الفلسطينيين اليوم ، تستهدي بهذا التقييم ؟

[ ٦ ]

وهكذا تصبح شروط وغايات تسوية نهائية ، واضحة : **أولا** ، ان تسوية كهذه يقيض لها ان تضفي الشرعية على اسرائيل والفلسطينيين ، ليصبح كلاهما اعضاء في نظام الدولة في الشرق الاوسط . **ثانيا** ، ان الاقاليم العربية التي يراد اجلاء اسرائيل عنها ، تصبح حاجزا لفترة من الزمن ، وبذلك ضمان للامن المتبادل لجميع الفرقاء . **ثالثا** واخيرا ، تضمين التسوية اتفاقية وضمانة عامتين للامن المتبادل لجميع دول المنطقة . ومع ان تسوية كهذه سيتم التوصل اليها اخيرا بين دول المنطقة نفسها ، فان كفالتها قد تأتي أولا من الولايات المتحدة الامريكية وربما من الاتحاد السوفياتي . ويبقى السؤال الذي يستحق البحث عن جواب : هل يمكن لتسوية مؤسسة على هذه الفرضيات والشروط ان تمر في العالم العربي المعاصر ؟

ان سياسة امريكية تقوم على ضم عدة دول عربية ، انما ليست جميعا ، الى نادي أصدقائها ، ستواجه بالتأكيد مصاعب جدية . ولسبب وحيد ، ان الدول التي آثرت انتهاج الصراع طريقا للتسوية النهائية ، تمتلك القدرة ضمن نظام الدول العربية لتسبب تمزيقا خطيرا .

في ظل هذا التواجد المتزامن لدول تنتهج أساليب متباينة ، لا يكون التأثير الثوري للجهد القومي السابق ولحركة المقاومة الفلسطينية قوة خائرة . وقد تفترض السياسة الامريكية ان الثروات الجديدة في العالم العربي ، واستراتيجية التنمية التي تتبناها النخبات التكنوقراطية الجديدة ، سوف تقود الى التسليم بالنهج البورجوازي للتنمية. على ان ما هو واضح ان الثروة الجديدة ، غير الموزعة بالتساوي بين الدول العربية ، وغير الموزعة او المنتفع بها بالتساوي داخل كل دولة منها ، ستخلق بالضرورة تناقضات أقوى داخل كل مجتمع عربي . ان كون الانظمة السياسية في العالم العربي قد قبلت استراتيجية للتنمية تستوحي أساسا النمط الاوروبي/الامريكي ، في وقت تشتد فيه الحاجة الى تغييرات جسورة وجذرية في البنية القاعدية للمجتمع العربي ، هذا الامر سيفرز في الوقت الملائم اتجاهات جديدة للحركة الثورية العربية التي تنشد الاستقلال الكامل . اي ان تلك الانظمة التي تبدي استعدادها للموافقة على استلاب جزء مهم من الوطن العربي ، وعلى اضفاء الشرعية على الدولة التي ظهرت في ذلك الجزء ، سوف تؤدي ببساطة الى اذكاء اضافي لشعلة السخط والاستياء .